Pinsent Masons
بنسنت ماسونز

A PURPOSE-LED PROFESSIONAL SERVICES
BUSINESS WITH LAW AT THE CORE

أنظمة الرياضة والترفيه الجديدة في السعودية تعززثقة المستثمرين

ترسي الأنظمة الجديدة لقطاعي الرياضة والترفيه في المملكة العربية السعودية قواعد أكثر وضوحًا للملكية والحوكمة والعمليات التجارية وتوليد الإيرادات، بما يعزز جاذبية هذين القطاعين للاستثمار ويفتح آفاقًا أوسع أمام المستثمرين.

وهنا تتجلى أهمية الرؤية الاستثمارية الطموحة التي تقودها وزارة الرياضة والهيئة العامة للترفيه، إذ جاء إصدار نظام الرياضة ونظام أنشطة الترفيه والأنشطة المساندة لها ليترجم هذه الطموحات إلى أطر تشريعية واضحة. ويتجاوز النظامان معًا النهج التقليدي لتنظيم القطاعين، لرسم منظومة تشريعية تهدف إلى إعادة هيكلة الجوانب المالية، وتوضيح توزيع المخاطر والمسؤوليات بين الأطراف المعنية، وتعزيز ثقة المستثمرين من القطاع الخاص وتشجيعهم على ضخ رؤوس أموالهم في هذين القطاعين.

فمن خلال تنظيم البيئة التشريعية وتحديد أطر تخصيص الأندية وتحويل الكيانات الرياضية إلى شركات تجارية ذات ذمة مالية مستقلة، قدمت وزارة الرياضة خطوة استباقية لنقل القطاع إلى أعلى معايير الحوكمة المؤسسية. هذا التحول يمنح المستثمر المحلي والأجنبي وضوحاً كاملاً أثناء عمليات الفحص النافي للجهالة(Due Diligence) ، ويحدد التزامات الأصول بدقة. وحينما يضع المشرّع أطراً تنظيمية واضحة للاندماج والاستحواذ، ينخفض الغموض التنظيمي تلقائياً، مما يقلل كلفة رأس المال ويشجع على الدخول في استثمارات مؤسسية طويلة الأجل في البنية التحتية والتقنية وتوطين الكفاءات.

هذا الفكر التشريعي المتقدم يمتد أيضاً إلى رفع كفاءة الاستغلال التشغيلي للمنشآت؛ إذ إن ضخ المئات من الملايين لبناء منشأة تعمل يوماً واحداً كل أسبوعين هو نموذج مالي غير مجدٍ. وبفضل مرونة الأنظمة الصادرة، يجد المستثمرون فرصة حقيقية لخفض التكاليف الثابتة عبر التشغيل المتقاطع؛ بحيث تُستغل المساحات ذاتها لاستضافة الفعاليات الحية والمعارض والأنشطة التجارية الممتدة طوال العام. وقد تجسد هذا النجاح في الشراكة الاستراتيجية بين "سرج للاستثمار الرياضي" وشركات عالمية مثل "لايف نايشن" و"أوك فيو جروب" للتحالف في إدارة المنشآت وتنشيطها تجارياً. الدرس المالي

Pinsent Masons Saudi Arabia Law Firm LLPC is a professional limited liability company incorporated in accordance with the laws and regulations of the Kingdom under commercial registration number (1009089690) dated 22/02/1446H (corresponding to 26/08/2024), with a share capital of SAR 100,000 and is authorised and regulated in the Kingdom by the Ministry of Justice under license No. 450122000017. It is an affiliated entity of Pinsent Masons LLP, a limited liability partnership registered in England and Wales (registered number: OC333653). Reference to 'Pinsent Masons' is to Pinsent Masons Saudi Arabia Law Firm LLPC and Pinsent Masons LLP and/or one or more of the affiliated entities that practise under the name 'Pinsent Masons' as the context requires. The word 'partner', used in relation to Pinsent Masons refers to a member, director, manager or an employee or consultant with equivalent standing. A list of members of Pinsent Masons, those non-members who are designated as partners, and non-member partners in affiliated entities, is available for inspection at www.pinsentmasons.com
For a full list of the jurisdictions where we operate, see www.pinsentmasons.com

هنا واضح: البيئة التنظيمية اليوم تشجع المطورين على هندسة حقوق الإيرادات من رعاية وضيافة وتذاكر أثناء مرحلة التصميم المبكرة، لضمان استدامة التدفقات النقدية.

وفي جانب الخدمات المساندة، حرصت الهيئة العامة للترفيه على حماية بيئة الاستثمار وتعزيز المنافسة العادلة عبر فرض معايير تصنيف الجودة، والاعتماد الإلزامي لأنشطة إدارة الحشود والتذاكر. هذا الضبط التنظيمي يعيد الاعتبار للشركات الوطنية المؤهلة التي تستثمر في تدريب الكفاءات وبناء الأنظمة التشغيلية، حيث تصبح الجودة والاعتمادية معيار المفاضلة الرئيسي للحصول على العقود.

ولعل من أبرز صور المرونة التي قدمها المشرّع لدعم المستثمرين هي آليات تحديد الرسوم؛ فنص نظام الترفيه على جعل رسم التذاكر "بحسب اللائحة وبما لا يتجاوز 10%" بدلاً من فرض نسبة إجبارية مقطوعة يعكس فهم الهيئة العميق لاقتصاديات الفعاليات. هذه المرونة تتيح مراعاة طبيعة كل فعالية وهوامش ربحها، مما يحمي الموازنة المالية للمشغلين ويشجعهم على ضخ المزيد من الاستثمارات.

إن القيمة الاستثمارية العميقة التي يتيحها نظام الرياضة ونظام أنشطة الترفيه بصفتهما نظامين متكاملين تدشن مرحلة جديدة للاستثمار في المملكة؛ حيث لا يُقاس النجاح فقط بالفعاليات الاستثنائية الكبرى، بل بالوصول إلى بيئة عمل مستقرة ومحفزة يجعل فيها تمويل "موسم تشغيلي اعتيادي" قراراً استثمارياً مجدياً ومحسوب العوائد.